

السياسات الأوروبية تجاه قضايا اللاجئين دراسة حالة اللاجئين السوريين

European policies towards refugee issues Study: The Cases Study of Syrian Refugees

ميزاب مراد

مخبر أثر الإجهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة

mourad.mizab@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023/04/01

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الاستلام: 2022/12/14

ملخص:

تعتبر ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي عاشتها الإنسانية على مر العصور لاسيما بعد الحرب الباردة ما جعلها تشكل عبئا على المجتمع الدولي بسبب ما ترتب عنها من آثار على مستوى القوانين و الاتفاقيات الدولية و حتى على مستوى السياسات المشتركة لمعالجة ظاهرة اللجوء لاسيما ملف اللاجئين السوريين نحو القارة الأوروبية التي اعتمدت استراتيجيات لمواجهة انتشار هذه الظاهرة و ذلك بتفعيل المقاربة الأمنية الشاملة بغية تحقيق الأمن الإنساني الأوروبي في ظل التدفق الرهيب للاجئين السوريين إلى الأراضي الأوروبية، و في هذا الاطار تندرج فكرة هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: السياسات الأوروبية، اللاجئين، الأمن الأوروبي، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

The phenomenon of asylum is considered one of the oldest phenomena that humanity experienced throughout the ages, especially after the Cold War, which made it a burden on the international community because of its effects on the level of international laws and agreements, and even on the level of joint policies to address the phenomenon of asylum, especially the file of Syrian refugees towards the continent European countries that have adopted strategies to confront the spread of this phenomenon by activating the comprehensive security approach in order to achieve European human security in light of the terrible influx of Syrian refugees into European lands, and in this context the idea of this study falls.

Keywords: European policies; Refugees; European security; Illegal Immigration.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي عاشتها الإنسانية و التي لا تزال تعايشها على اختلاف دوافعها سواء كان اللجوء هرباً من الحروب و النزاعات أو غيرها من المسببات، فأزمة اللجوء أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على المجتمع الدولي بسبب تزايد حجمها و انتشارها في كثير من الدول لاسيما الدول المضيفة مما اثر على النواحي الاجتماعية الاقتصادية و الأمنية لدول الاستقبال.

شكلت الأزمة السورية تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي باعتبارها من أكثر الأزمات حدة منذ انتهاء الحرب الباردة لاسيما و أن أزمة اللاجئين شكلت تحدياً لقواعد القانون الدولي و حقوق الإنسان و حتى السياسات العالمية الإنسانية، و باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الرئيسية للاجئين فقد شكلوا معضلة أمنية و إنسانية ما دفع بهم إلى إعلان العديد من السياسات المشتركة لمواجهة هذه الظاهرة في ظل المعاناة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين .

و لذلك نطرح الإشكالية التالية :

- كيف تفاعلت السياسات الأوروبية مع ملف اللجوء بما يحقق المقاربة الأمنية الأوروبية المشتركة ؟
يرتب عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي؟

- ماهي السياسات الأوروبية المنتهجة لمعالجة ملف اللاجئين السوريين؟

- ما مدى فاعلية السياسات الأوروبية في الحد من ظاهرة اللجوء؟

و من اجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

-تعتمد السياسات الأوروبية مقاربات أمنية شاملة لمعالجة ملف اللاجئين بالنظر لكونهم يمثلون تهديداً

للأمن الأوروبي.

تأتي أهداف الدراسة للوقوف على طبيعة مشكلة اللاجئين السوريين و تداعياتها على الأمن الأوروبي و ماهية المشاريع التي طرحها الاتحاد الأوروبي لمعالجة ملف اللاجئين سواء ما تعلق بالسياسات الوطنية أو السياسات المشتركة.

لدراسة هذا الموضوع تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في تتبع كرونولوجيا أحداث الأزمة السورية و رصد أهم العوامل التي ساعدت على تكوين ظاهرة اللاجئين السوريين إضافة إلى المنهج المقارن من خلال مقارنة

تعاطي الدول الأوروبية مع ملف اللاجئين سواء كوحداث مستقلة أو كدول تابعة لهيكل الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة و ذلك لرصد مجموعة من التفاصيل للتعلم في ظاهرة قضايا اللاجئين السوريين في ظل السياسات الأوروبية وكذا تداعياتها على الأمن الإنساني الأوروبي

أولاً: اللاجئين السوريين ضمن مسارات السياسات الأوروبية:

تم تصنيف قضية اللاجئين السوريين ضمن أكثر الأزمات الإنسانية خطورة و تعقيدا نظرا لما أثبتته الإحصائيات المقدمة عن وجود ملايين اللاجئين و التي ترتب عنها عديد الآثار سواء ما تعلق بمسألة اللاجئين أو مسألة دول اللجوء ما حتم على المجتمع الدولي التكفل و الالتزام بحاجة اللاجئين السوريين.

1- كرونولوجيا الأزمة السورية و المواقف الدولية و الاقليمية منها:

في 15 مارس 2011 انطلقت احتجاجات و مظاهرات شعبية مطالبة بالإفراج عن التلاميذ المعتقلين و الذين كانوا قد كتبوا شعارات مطالبة بإسقاط النظام ما حتم على المصالح الأمنية التعامل بالقوة مع المتظاهرين و اعتقال العشرات لتشتد المظاهرات يوم الجمعة 18 مارس المناهضة للنظام و التي سميت باسم (جمعة الكرامة) و بعدها (جمعة العزة) ليخرج بعدها الرئيس بشار الأسد يوم 31 مارس بخطاب أمام مجلس الشعب يعد فيه بإصلاحات و محاسبة المسؤولين و تشكيل حكومة جديدة و منح الجنسية لعشرات الآلاف من الأكراد مع رفع حالة الطوارئ في البلاد، غير أن المظاهرات الشعبية لم تتوقف ليكون يوم 22 أبريل الأكثر دموية حيث تدخل الجيش السوري في كل المناطق في سوريا مما زاد في عدد القتلى و المعتقلين⁽¹⁾.

شهد العام الأول للثورة تحركات دبلوماسية دولية أهمها العقوبات الأمريكية على النظام السوري على غرار العقوبات المفروضة من طرف الإتحاد الأوروبي في ماي 2011 ضد النظام السوري، غير أن الطرفان عجزا عن تمرير قرارات عبر مجلس الأمن الدولي بسبب الفيتو الروسي و الصيني كما وجهت جامعة الدول العربية مراقبين إلى سوريا لكن دونما تحقيق لنتائج تذكر مع تعليق عضوية سوريا لدى جامعة الدول العربية، ومن جانبها قامت المم المتحدة بإرسال مبعوث خاص للنظام السوري (كوفي عنان) و سلم مقترحات تمثل مخرجا للآزمة لكن استمرار الأزمة و تصاعدها حال دون نجاح المساعي الدولية و العربية مما دفع معظم الدول العربية لإنهاء أي علاقة دبلوماسية تربطها بالنظام السوري⁽²⁾.

استمرار تعنت النظام السوري أدى دونما الوصول إلى حلول ممكنة الأمر الذي استدعى دخول أطراف جديدة على مسار الأزمة لاسيما التدخل الإيراني عبر الميليشيات الشيعية و منه توظيف النزاعات الطائفية ضمن الأزمة السورية⁽³⁾.

التحولات التي طرأت على الأزمة السورية بسبب دخول أطراف جديدة رفعت حجم الخسائر و الذي كان كفيلا بتحول المشهد السوري من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الصراع ما أدى بنظام بشار الأسد إلى استخدام الأسلحة الكيماوية في أوت 2013 لبدء فصل جديد ضمن الأزمة السورية وهو قضية اللاجئين السوريين، ومن ضمن الأطراف التي شاركت في تفاقم الأزمة السورية:

- حزب الله و الميليشيات الشيعية بزعامة حزب الله المشارك في القتال إلى جنب النظام بحجة إفشال مؤامرة دولية ضد سوريا فسقوط النظام السوري هو بداية نهاية هذا الحزب و الهيمنة الإيرانية في المنطقة.

- تنظيم الدولة الإسلامية داعش، فنظرا للهجوم الكبير للميليشيات الشيعية و ميليشيات حزب الله و تحول الصراع من حالته الثورية إلى الحالة الطائفية أدى إلى الإعلان عن إيدان تنظيم داعش ضمن فصول الأزمة السورية و من ثم تمدده في المناطق المحررة على حساب الكتائب المحلية و الفصائل الإسلامية، حيث استولى على حقول النفط و الغاز شمال شرق سوريا و على القرب من الحدود المتاخمة لكل من تركيا و إيران⁽⁴⁾.

تمدد تنظيم الدولة الإسلامية و سيطرته على نصف مساحة سوريا و عدم قدرته توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري أعطى مبررا للتدخل العسكري الغربي و الروسي حيث بدا التحالف الدولي المكون من 60 دولة أولى غاراته على الإرهاب في أوت 2014 و التي تم من خلالها توجيه 5000 ضربة جوية و تدمير آلاف الأهداف، غير أن هذا التحالف الدولي فشل في أداء المهمة الموكلة إليه لعدة عوامل تتعلق باستحالة التعاون مع القوات الحكومية التي تفتقد للشرعية لاسيما مع التهم الموجهة للنظام السوري بالتواطؤ مع تنظيم داعش، بالإضافة إلى ضعف المعارضة المسلحة و اختلاف أهدافها و تعدد ولاءاتها و تخوف بعض القوى الإقليمية لاسيما تركيا من التواطؤ و الدعم الغربي الصهيوني للأكراد في شمال سوريا بهدف عزل تركيا على محيطها الإسلامي موازنة مع فشل العمليات العسكرية الجوية و التي كانت تحتاج تعزيزا عسكريا بحريا⁽⁵⁾.

في أكتوبر 2015 جاء التدخل العسكري الروسي لدعم و إنقاذ النظام السوري لكن اغلب التوقعات أشارت إلى أن التدخل الروسي لم يكن بغية القضاء على التنظيم الإسلامي داعش بقدر ما هو تدخل من اجل القضاء على المعارضة السورية التي شكلت خطرا على نظام الأسد و هذا ما تم إثباته من خلال الضربات الجوية الروسية و التي لم تستهدف مناطق خاضعة لتنظيم داعش⁽⁶⁾.

* المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية:

* المواقف الإقليمية من الأزمة السورية:

تمايزت المواقف الدولية حول الأزمة السورية بين مؤيد و معارض سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي جراء تصاعد الدور الروسي و ظهور فواعل جديدة في النظام الدولي.

- موقف تركيا: طالبت تركيا النظام السوري بإجراء إصلاحات على المستويين الدستوري و السياسي المشكلة لبنية النظام، غير أن اللقاءات التي جمعت المسؤولين من الطرفين لم تفلح في تحقيق ما يأمل إليه الجانب التركي، و مع تزايد النداءات المطالبة بتدخل تركيا أدى إلى وقف التواصل مع الجانب السوري و تبني خطاب معارض لسياسته تجاه الحراك الشعبي مع فتح استقبال قوى المعارضة السورية في تركيا.

- موقف المملكة العربية السعودية: تبنت السعودية الموقف المتزن تجاه الأزمة السورية و الذي تعتقد من خلاله أن الحل الأفضل في سوريا هو الحل السياسي المبني على مبادئ تفاهم جنيف¹ و الذي يدعو إلى تأسيس سلطة انتقالية مشكلة من النظام السوري و المعارضة تقوم بإدارة شؤون البلاد و التحضير لانتخابات جديدة و صياغة دستور جديد مع تنحي الرئيس بشار الأسد ليكون لسوريا مستقبل جديد، كما تصر السعودية على عدم وجود أي دور لبشار الأسد و استمرار تقديم الدعم للمعارضة السورية المعتدلة للوصول إلى هدف مشترك ألا وهو دولة سوريا جديدة تعيش فيها جميع مكوناتها مكفولة بجميع الحقوق.

- الموقف الإيراني: تمثل سوريا قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي الشرقي حيث توفر نافذة على البحر الأبيض المتوسط و طريقاً آمناً إلى لبنان، كما أنها سعت منذ البداية إلى منع سقوط النظام السوري و ارتأت أن حل الأزمة يتم من خلال إصلاح النظام من خلال الانتقال إلى نظام أكثر انفتاحاً و بتعددية سياسية حذرة تتعلق بتكليف الحكومة و رئيسها و الإطاحة بهما و لا تمس رئيس الدولة و سلطاته الواسعة و الأجهزة المرتبطة به⁽⁷⁾.

* المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية

- الموقف الروسي: رغم السلوك القمعي و الدموي الذي انتهجته النظام السوري غير أن الموقف الروسي كان مؤيداً للنظام السوري و رغم كل ما لاقاه نظام بشار الأسد من إدانة عربية و عالمية إلا أن روسيا عملت على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية و الأمية التي كانت تهدف إلى إيجاد حل للأزمة السورية، حيث استندت روسيا بالشراكة مع الصين إلى حقهما في الفيتو أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي، كما أنها اعتبرت المعارضة السورية المتسبب الرئيسي في تفاقم الأزمة، حيث

قامت روسيا بمد النظام السوري بالأسلحة و دعم الأجهزة السورية بما تحتاجه من تدريب و تجهيز حيث ساهم هذا الموقف في تشجيع النظام السوري على السير في طريق الحل الأمني⁽⁸⁾.

- الموقف الصيني: استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي منذ 1968 إلى 2010 خمس مرات فقط، غير أنها في 2011 استخدمت الفيتو 03 مرات متتالية بالتشارك مع روسيا لصالح النظام السوري، هذا الموقف الداعم للنظام السوري يمكن قراءة دوافعه من خلال التوافق الصيني الروسي في العديد من مصادر الاهتمام و القلق لاسيما الهم الجغرافي المتمثل بخاصرتهم الضعيفة الممتدة من وسط آسيا و بحر القزوين وصولاً إلى إيران التي يعتبرانها مجال نفوذها الحيوي لذلك فان نجاح الثورة السورية في 2011 في قلب النظام السوري كان سيؤدي إلى انتشار عدوى الثورات الشعبية التي قد تصيب إيران الحليف المهم للصين، بل سيصل إلى دول وسط آسيا المحكومة بالأنظمة الدكتاتورية الفاسدة و بالتالي خطر الوصول إلى مقاطعات الصين الغربية الأقرب عرقياً و دينياً إلى دول وسط آسيا و تركيا.

إذا فالمصالح الصينية في سوريا تجبرها على صد النفوذ الغربي بكل أشكاله و بالتالي تأمين وسط آسيا و الحفاظ على النظم الحاكمة في هذه الدول لان سقوط احدها سيكون له اثر (الدومينو)، فالتمسك بالنظام السوري يأتي من باب التمسك بمصلحة إستراتيجية و امن قومي ممتد جغرافياً من حدودها وصولاً إلى سوريا⁽⁹⁾.

- الموقف الأوروبي: أصدرت الدول الأوروبية ردود فعل متفاوتة تجاه الأزمة السورية و التي تمثلت في اصدارا بيانات و تصريحات مدينة لعمليات النظام في سوريا مع استصدار قرارات بفرض عقوبات اقتصادية و وضع بعض المسؤولين في قائمة الممنوعين من السفر و الدخول إلى الاتحاد الأوروبي و إعلان دعمها للمجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري و الذي يضم اغلب مكونات المعارضة السورية دون صدور موقف جماعي للاتحاد الأوروبي بهذا الشأن.

العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى الآليات التي تسمح لها بان تكون ذات تأثير مباشر و فعال على جهاز الدولة السورية و بالتالي على مجرى الأزمة السورية و عليه فان الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري منذ بداية الأزمة لا يبدو انه يشكل طرفاً ضاعطاً على هذا النظام من اجل إجراء تغيير ما، حتى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة من طرفه لم تساهم في إضعاف موقف النظام السوري و عليه يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم⁽¹⁰⁾.

- الموقف الأمريكي: تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري أثناء الثورة بالتدرج و غلب عليه طابع الارتباك و التردد تجاه بدائل التعامل معه و هو أمر منطقي بالنظر إلى التحديات التي يفرضها بقاء النظام أو تغييره تجاه التقدم في أي من الملفات التي يمتلك النظام السوري قدرة كبيرة على التأثير فيها، و قد عادت دوائر الاهتمام بالأزمة السورية في واشنطن لمربع الجدل المتجدد حول بدائل الحركة نحو سوريا تحت وطأة متغير جديد و هو ثورة شعبية تم عسكرتها و تطورت إلى أزمة إقليمية في بلد محوري في الشرق الأوسط بما يحمله من مخاطر على المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث برز داخل دوائر صنع القرار الأمريكي من يتبنى مبدأ التدخل العسكري كما شكلت الأزمة السورية اختباراً قاسياً للولايات المتحدة و أزمة تهدد مصالحها في المنطقة و عدم قدرتها على بلورة سياسة واضحة تجاه الأزمة السورية المعقدة و المتشابكة الأطراف مع مصالح قوى إقليمية و دولية أخرى⁽¹¹⁾.

ثانياً: بداية قضية اللاجئين السوريين و التعامل الدولي معها

مع استمرار تزايد وتيرة العنف و دخول أطراف عديدة على الساحة السورية و بدء استعمال القوة العسكرية بات المواطن السوري مهدد إما بالقتل أو التهجير و التشريد، حيث أشارت الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة تضاعف بشكل تدريجي مع ازدياد وتيرة العنف و القتل على الأراضي السورية إذ وصل إلى حدود 4,8 مليون لاجئ سنة 2016 إضافة إلى النازحين داخل سوريا و الذين يعانون أوضاع إنسانية صعبة و الذين بلغ عددهم إلى حدود 08 مليون سوري حيث شكلت كل من تركيا، لبنان، و الأردن أماكن لتجمع السوريين اللاجئين و الجزء الأكبر منهم قرر خوض رحلات خطيرة في عرض البحر نحو أوروبا حيث كان عشرات الآلاف من اللاجئين يحاولون الانطلاق في رحلات محفوفة المخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط⁽¹²⁾.

مع تفاقم الوضع في سوريا و وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا يزال هناك أكثر من 6,7 مليون لاجئ سوري في العالم و أكثر من 6 ملايين نازح سوري و يحتاج أكثر من 11 مليون سوري إلى المساعدات الإنسانية في سوريا، و مع تعاظم حجم هذا الملف و تداعياته تزايدت الأسئلة الملحة حول الملف السوري و مدى حضوره في الأولويات السياسية للأطراف الفاعلة و إدراك دوره و مآلاته في سياق اشتداد الصراع⁽¹³⁾.
بتنوع أدوات النظام في قمع الحراك الثوري و انتهاجه مقاربة العنف المنهج دفع بقسم كبير من السوريين إلى اللجوء و الهجرة نحو أماكن أكثر أمناً و استقراراً، و قد مرت هذه المقاربة بعدة مراحل بداية بالعقاب الجماعي المستند إلى شن حملات عسكرية و أمنية ثم انتقل النظام السوري إلى مرحلة التطهير المكاني.

يتعرض اللاجئين السوريون إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ بدء رحلة اللجوء دونما احترام لحقوق اللاجئين التي تتمثل في الحماية من الإعادة القسرية إلى سوريا، حيث سيتعرضون إلى خطر الاضطهاد و الحماية من التمييز و الحق في العمل و السكن و التعليم و الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة و الحق في التنقل و الحصول على وثائق هوية⁽¹⁴⁾.

شكل تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي تحديا هائلا مع إعلان الإدارة الأوروبية اللجوء كأزمة نظير افتقادها لسياسات مجدية و إلى الإرادة السياسية اللازمة للاستجابة الفعالة و الإنسانية لتدفق طالبي اللجوء، كما أدى الصراع في سوريا منذ اندلاعه في 2011 إلى ظهور هجرة هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

يشتكى الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه من العبء الذي يواجهونه حيث تقوم بعض الدول ببناء جدران و استعمال الكلاب المدربة في صورة تلغي إجراءات و قوانين حقوق الإنسان، و قد تباينت ردود فعل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع موجات تدفق اللاجئين السوريين و التي تتراوح ما بين:

1- الترحيب و الاستيعاب: حيث تبنت ألمانيا موقف المرحب باللاجئين السوريين و أعلنت فتح حدودها و تسهيلات إجرائية لدخول أكبر عدد من السوريين طالبي اللجوء، كما انتهجت السويد، النمسا، هولندا و اسبانيا نفس الموقف بنسب متفاوتة.

2- الاستيعاب المشروط: حيث اشترطت بعض دول الاتحاد الأوروبي أن يكون اللاجئين مسيحيين على غرار بولندا، سلوفاكيا و التشيك⁽¹⁵⁾.

3- الاستقبال الحذر: حيث قامت فرنسا باستقبال 24 ألف لاجئ على مدار عامين أما بريطانيا أعلنت استقبالها لـ 20 ألف لاجئ على مدار خمس سنوات، و يرجع تغير الموقف الفرنسي و البريطاني حيال استقبال اللاجئين إلى الضغوط الداخلية التي تعرضت لها الحكومات.

أخرج ملف اللاجئين السوريين دول الاتحاد الأوروبي بعد أن تباينت مواقفهم في التعامل مع القضية و تنصلت العديد من الدول من مسؤولياتها التي يفرضها نظام اللجوء المشترك لدول الاتحاد الأوروبي مما استدعى قيام الهيئات الأوروبية المسؤولة عن الأمر بإعادة النظر في هذا النظام و محاولة خلق مبادرات جديدة و سريعة للتصدي لتفاقم الوضع الإنساني و الضغوطات التي تعانيها الدول المستقبلية حدود الاتحاد الأوروبي التي تعاني من بنية تحتية هشّة لا تستطيع التعامل مع التدفق الهائل للاجئين و المهاجرين⁽¹⁶⁾.

ثانيا: السياسات الأوروبية تجاه قضية اللاجئين السوريين

طرحَت قضية اللاجئين السوريين العديد من التداعيات على الأمن الأوروبي و التي ترتب عنها آثار سلبية تراوحت ما بين التداعيات السياسية، الأمنية، الاقتصادية و القيمة.

1. التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي:

* التداعيات الأمنية و السياسية

إن التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى أوروبا خلق شعورا بالخوف عند الأوروبيين مع ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية، حيث أكدت دراسة لمركز كارينجي الأمريكي أن 59% من الأوروبيين يخشون خطر وصول اللاجئين على أمنهم ما أدى بالدول الأوروبية إلى التضيق على حقوق الإنسان بحجة حماية أمنها الوطني.

لقد غذت أزمة اللاجئين صعود اليمين المتطرف في اغلب الدول الأوروبية، فالأحزاب اليمينية في أوروبا مثل حزب الحرية النمساوي، حزب البديل من اجل ألمانيا، الجبهة الوطنية الفرنسية و حزب الشعب البديل الدانماركي لقيت صعودا كاسحا بسبب ما تتبناه من معاداة للأجانب و بالخصوص اللاجئين و الإسلام و هذا ما توافق مع توجهات الشعوب الأوروبية التي انتابتها مشاعر الخوف من حملات اللجوء⁽¹⁷⁾. من تداعيات أزمة اللاجئين على امن الدول الأوروبية هو تطبيق و تمديد حالات الطوارئ و رفع درجة التأهب و الاستعداد لحالات الطوارئ، و تفترض حالة الطوارئ منح أجهزة الأمن مزيدا من التضيق على الحريات و الاعتقالات و الحجز و هذا مالا يخدم اللاجئين السوريين، و نتيجة لتفاقم موجات اللاجئين السوريين و كذلك المهاجرين غير الشرعيين نشطت شبكات دولية للتهريب و الاتجار بالبشر.

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين دول الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين و الذي كان نابعا أساسا من الدول الأوروبية الشرقية بحجة أنها لم تكن سببا في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا، ومن ثم لا يوجد مبرر أخلاقي لتتحمل أعباء استقبال اللاجئين عن كونها مصدرا للمهاجرين إلى أوروبا الغربية⁽¹⁸⁾.

إن الإرهاب باعتباره تهديدا للسلم و الأمن الدوليين يؤثر في الحياة الدولية و يتناقض مع إعلان حقوق الإنسان الداعي لحق الإنسان في التحرر من الخوف، الحق في الأمن و الحياة خلق نوعا من التعبئة السياسية و الأمنية على صعيد دول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تعالج ظاهرة المهاجرين و اللاجئين على أنها مصدر لكل المخاطر و تشكل تهديدا لأمنها و هذا ما أكدته تفجيرات باريس 2015 التي تم ربطها

باللاجئين خاصة السوريين، و قد أكدت هجمات باريس اهتمام الطرف الأوروبي بالبعد الأمني على حساب البعد الإنساني و نتيجة لربط الإرهاب باللجوء قامت بعض الدول بإجراءات قانونية صارمة لضبط حركة اللجوء سعياً لتعزيز الأمن القومي.

* التداعيات الاقتصادية

أحدثت حركة اللاجئين السوريين نحو أوروبا آثاراً جانبية على اقتصاد الدول المضيفة أدت إلى زيادة العبء الاقتصادي و تباطؤ معدلات النمو و ارتفاع معدلات البطالة ما بين 10% و 20%، فضلاً على أن الاتحاد الأوروبي مازال يعاني من مشكلات اقتصادية بسبب أزمة اليونان و عدم استقرار اليورو، و في هذا الإطار عارضت بعض الدول الأوروبية مخطط المفوضية الأوروبية المتعلق بنظام توزيع حصص اللاجئين على بلدان القارة بسبب تدهور أوضاع العمال و الطبقة المتوسطة و مختلف الشرائح المجتمعية و بالتالي أصبح الأوروبيون يرون أن اللاجئين دخلاء على مجتمعاتهم و قد يفككون الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي لدولهم(19).

* التداعيات القيمة

أبرزت قضية اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي أزمة لا تمس الجوانب الأمنية و الاقتصادية فحسب و لكن تكمن في عوامل تاريخية، ثقافية و دينية فغالبية اللاجئين ينتمون للدين الإسلامي لذا ترى العديد من الدول الأوروبية أن موجات اللجوء إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية و تحول المجتمعات الأوروبية المسيحية إلى مجتمعات إسلامية ما طرح فكرة الأمن الهوياتي و الذي مفاده أن توافد اللاجئين يؤدي إلى اختلال في التركيبة السكانية لصالح اللاجئين السوريين المسلمين العرب و بالتالي فانه عندما يتغير الوسط الاجتماعي الذي قد يحدث و لو عفويا فان الهوية المتأزمة قد تجد طريقها للتطور الخاص (20).

2- السياسات الأوروبية تجاه قضايا اللجوء:

تراوحت السياسات الأوروبية تجاه قضايا اللجوء بين السياسات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي في مواجهة المهاجرين و اللاجئين و بين التنظيمات الأمنية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي.

* **السياسات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي:** أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعض الدول استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبالهم و رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصا بين دول الاتحاد، في المقابل شددت ألمانيا على ضرورة احتواء المهاجرين و اللاجئين و دمجهم في المجتمعات الأوروبية إلا انه سرعان ما تغير الموقف الألماني فبعد سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها ألمانيا تغير الوضع و انتهى الترحيب الشعبي باللاجئين.

تسعى الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين هما الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية و التعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية و عليه تتشكل الإستراتيجية الأوروبية مما يلي⁽²¹⁾:

- توطين اللاجئين: حيث يسعى الاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء لاسيما مع تزايد عدد الوافدين إلى القارة الأوروبية.
- تعزيز الاعتبارات الأمنية: خلال سنوات غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة ملف الهجرة و اللجوء من خلال مجموعة من السياسات و التي ركزت من خلالها دول الاتحاد على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرا لحركات الهجرة و ممرا للاجئين و ذلك بغية تشديد الرقابة على حدودها و منع تدفق موجات الهجرة و اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي.
- من خلال أزمة اللاجئين الراهنة لم تتغير السياسات الوطنية المكافحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث ارتكزت على تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي و الدعوة لتفعيل الخيار العسكري من خلال استخدام القطع البحرية و الجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب⁽²²⁾.
- إقامة مراكز إيواء: في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين أقام الاتحاد الأوروبي مراكز إيواء ببعض الدول لمعالجة طلبات اللجوء بغية التمييز بين اللاجئين السياسيين و المهاجرين الاقتصاديين، و تم تحديد كل من اليونان و إيطاليا لاحتضان مراكز الإيواء باعتبارها أولى محطات اللاجئين في مقابل تقديم الدعم المادي لتحسين أحوال اللاجئين⁽²³⁾.

* **التنظيمات المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا اللجوء**

تنطلق الإستراتيجية الأوروبية من خلال مرتكزات المشاركة و الدفاع عن حقوق الإنسان و القيم الأوروبية و هي كالآتي:

- التشاركية: تنطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ مشاركة كافة الدول الأعضاء في أعباء إدارة الأزمة و عدم تكفل دولة واحدة بها.

- الدفاع عن القيم الأوروبية: تتبنى دول الاتحاد الأوروبي فكرة الكيان الحامي لحقوق الإنسان و الديمقراطية.

إن الجدل الذي يدور في الوقت الراهن حول القيم الأوروبية يتمحور حول فكرتين أساسيتين فهناك رأي يؤكد وجود اختلافات ثقافية جوهرية بين أوروبا و باقي المناطق في العالم، و هناك رأي يطالب بضرورة المزيد من العمل من اجل تطبيق مبادئ حقوق الإنسان العالمية التي تشكل الأساس الذي تستند إليه القيم الخاصة بالمجتمع الدولي.

- الدفاع عن الهوية الأوروبية: تدافع الدول الأوروبية عن فكرة الأمن الهوياتي و هي بذلك تشدد على ضرورة محاربة ظاهرة اللجوء التي تغرق الدول الأوروبية بالمد الإسلامي و بالتالي تشكل موجات اللجوء تهديدا للهوية المسيحية الأمر الذي يتطلب موقفا حازما للحد من تلك الموجات.

تبنت دول الاتحاد الأوروبي تنظيمات مشتركة لمواجهة المد المتنامي لظاهرة اللجوء من بينها⁽²⁴⁾:

- الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود **FRONTEX**: و التي تتبنى موقف مراقبة الحدود و صد وفود الهجرة و اللجوء التي تقصد أوروبا و التي تم إنشاؤها من طرف الاتحاد الأوروبي بناء على مخرجات اتفاق دبلن 2000 و 2001 و التي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء إضافة إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوروبية.

- الكلية الأوروبية للشرطة **CEPOL**: هو جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في 2005 و يعنى بأكثر الأخطار العابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية، و هي تساهم من خلال شبكاتها الالكترونية بتقديم ما أمكن من معلومات لأجهزة مراقبة الحدود⁽²⁵⁾.

- قوات الأوروفورس **EUROFORCE**: و التي تشكلت وقف مخرجات اجتماع لشبونة 1995 حيث قررت الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات و التي تتكون من قوات برية **EUROFORCE** و قوات بحرية **EUROMERFORCE** و هي بذلك قوات خاصة يمكنها التدخل برا و بحرا لاعتبارات أمنية و إنسانية و تكمن مهمتها في حماية أمن و استقرار الحدود الجنوبية لأوروبا.

-الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة **NCA**: هي وكالة وطنية لإنفاذ القانون في بريطانيا تأسست سنة 2013 تعنى بشؤون مكافحة الجريمة المنظمة، الإتجار بالبشر، المخدرات، الأسلحة، الجرائم الإلكترونية و الإقتصادية العابرة للحدود الإقليمية و الدولية.

- اليوروبول **EUROPOL**: هي وكالة أوروبية لتطبيق القانون تأسست بناء على معاهدة ماستريخت 1992 و باشرت مهامها في جانفي 1994 ،تعنى بحفظ الأمن في أوروبا عن طريق تقديم الدعم لدول الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الجرائم الدولية الكبرى⁽²⁶⁾.

3- السياسات الأوروبية تجاه قضية اللاجئين السوريين:

يمثل التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية و الذي دفعت به الحرب السورية تحديا هائلا أمام الاتحاد الأوروبي مما اكسب قضية اللجوء الطابع الأزماقي بسبب قصور سياسات الاتحاد الأوروبي و الافتقار إلى الإرادة السياسية للإستجابة الفعالة و الإنسانية مما شكل تناقضا خارقا مع مبادئ حقوق الإنسان و قيم المساواة.

تباينت مواقف الدول الأوروبية من أزمة تدفق اللاجئين السوريين على دول الاتحاد الأوروبي و قد تغيرت هذه المواقف عديد المرات منذ بداية الأزمة و تراوحت هذه المواقف على النحو التالي:

- تغيير الموقف من مسألة اللاجئين السوريين: حيث تغير موقف بريطانيا الراض لإستقبال اللاجئين السوريين لتسمح فيما بعد باستقبال 20 ألف لاجئ سوري و نقلهم مباشرة من مخيمات اللاجئين في لبنان، الأردن، ايطاليا و اليونان ،كما قررت فرنسا إستقبال 24 ألف لاجئ سوري على مدار عامين كجزء من خطة توزيع الحصص على مستوى أوروبا⁽²⁷⁾.

- إعتماذ خطط مساعدات للدول المجاورة لسوريا و التي إستقبلت المهاجرين السوريين حيث منحت الحكومة الهنغارية مساعدات بقيمة 03 مليار دولار لدول الجوار السوري للمساهمة في حل أزمة اللاجئين. - رفض إستقبال اللاجئين المسلمين تحت ذريعة التهديد الهوياتي للمجتمع الأوروبي المسيحي لاسيما بعد وصول اليمين المتطرف في أغلب الحكومات الأوروبية إلى سلطة القرار.

إنقسمت دول الاتحاد الأوروبي حول أحد اخطر المشاكل السياسية التي تواجهه و هو كيفية تقسيم المسؤولية إزاء أزمة اللاجئين السوريين، فموجب اتفاقية دبلن يجب أن يبقى المهاجرون أو اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي في أول دولة أوروبية دخلوها إلى غاية معالجة طلبات لجوئهم، غير إن الإتفاقية عمليا تسببت في محاصرة الآلاف من اللاجئين في اليونان و ايطاليا، و عليه تم عقد قمة برلين بهدف إيجاد حل للأزمة يكون

أكثر إنصافاً لدول الاتحاد الأوروبي لكون الأزمة لا تعد أزمة إيطاليا أو اليونان و ذلك ما يهدد بالأساس المهمة الرئيسية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في الحدود المفتوحة، فمخرجات قمة برلين الداعية لإقتسام عبء اللاجئين تعد خطوة تخفف من حدة الأزمة و يجعل العبء متحماً مما يكسب المشروع الأوروبي طابع الاستدامة(28).

تبنى الدول الأوروبية الحلول الفردية التي تركز على إبقاء اللاجئين خارج حدودهم تعتبر خطوة سلبية في رصيد الاتحاد الأوروبي و الذي أساسه الحدود المفتوحة.

أقر البرلمان الأوروبي معايير موحدة و ملزمة لقبول توزيع اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي تشمل خطة طارئة لتوزيع 160 ألف لاجئ في ظل رفض بعض الدول لهذا القرار، كل هذه المعطيات تشير إلى مستقبل غامض للاتحاد الأوروبي الذي قد يواجه مصير التفكك الذي بدوره يهدد مستقبل الأمن و العلاقات الأوروبية، فمن خلال أزمة اللاجئين برز عامل عدم التوافق و النزاع بين القادة الأوروبيين حول خطط التوزيع ناهيك عن تجديد أزمة (شنغن) و إعادة الحدود الوطنية و بالتالي تفكك احد أهم عناصر التكامل الأوروبي(29).

ثالثاً: السيناريوهات المعالجة ملف اللاجئين السوريين.

في ظل التباطؤ الدولي لمعالجة الملف السوري و محاولة إيجاد حلول سريعة لإنهاء الأزمة تزداد موجات اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يعاني انقساماً في موقفه تجاه التعامل الإيجابي مع ملف اللاجئين خارج حدود الدولة أعطى للأزمة السورية عدة سيناريوهات أبرزها هو تقسيم سوريا و إحتفاظ كل طرف من أطراف النزاع بمناطقه المسيطر عليها، غير أن المساعي التي تقوم بها روسيا، إيران، الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية لتقريب وجهات النظر و توفيق الآراء لإنهاء الحرب في سوريا عن طريق الحل السياسي الذي يضمن إنهاء الانقسام في سوريا(30) و بالتالي معالجة ملف النازحين و اللاجئين و بما يحقق طموحات الشعب السوري يضعنا أمام ثلاثة سيناريوهات هي كالتالي:

* **سيناريو استمرار الوضع الراهن:** و ذلك باستمرار كل من النظام السوري و المعارضة و تنظيم داعش ضمن مناطق نفوذهم مما يدعم استمرار الوضع الراهن و بالتالي بقاء ملف اللاجئين السوريين على حاله مع تزايد تدفق اللاجئين بصورة أكبر مما يزيد من تأزم الوضع داخل الاتحاد الأوروبي في إطار الانقسام الموجود

* سيناريو الحل السياسي: المبني على بعث المفاوضات بين النظام السوري و المعارضة مع مساعي دولية حول التوصل إلى تسوية تضمن إجراء إنتخابات مع انسحاب تام للرئيس بشار الأسد، إضافة إلى تشكيل حكومي جديد و اعتماد دستور توافقي للبلاد و محاربة تنظيم داعش و إسترداد مناطق نفوذه⁽³¹⁾ بحسب معهد راند الأمريكي فإن هذا السيناريو تواجهه عدة عقبات فحتى إذا تم التوصل إلى إتفاق يقضي برحيل بشار الأسد غير أن إمكانية التوافق بين الفصائل المعارضة سيحدث أزمة جديدة و عليه لنجاح هذا السيناريو وجب أن تحدث حالة من التوافق بين الأطراف الأزمة مع توافق دولي مبني على الحل السياسي للملف السوري بما يضمن عودة اللاجئين إلى بلدهم و ممارسة حياتهم بشكل طبيعي وفق ما تفرضه مبادئ حقوق الإنسان و القانون الدولي.

يشير معهد راند انه إذا ما تم نجاح هذا السيناريو ستكون له ثلاث مخرجات:

- 1- أن إيران ستزداد قوة و سيزداد تأثيرها في المنطقة من واقع مساهمتها في حل الأزمة السورية.
- 2- ستتلقى التنظيمات الإرهابية ضربة قوية لاسيما و أن الدول الكبرى ستسعى للدخول إلى سوريا بغية مكافحة الإرهاب.

3- ستكون هناك تحديات على الصعيد الداخلي لسوريا حول إعادة توطين اللاجئين.

* السيناريو التحولي: الذي يركز على رؤية تفاقم الوضع الراهن مع تقدم القوى المتطرفة على حساب النظام السوري مما ينجم عنه تفكك و إنقسام الدولة السورية و إعلان دويلات مستقلة حيث ستكون هناك دولة كردية، دولة علوية، دولة تنظيم داعش، دولة جبهة النصرة و دولة قوى المعارضة، مع تواصل سيناريو الإقتتال و الإحتفاظ بالحدود الجغرافية لكل دولة على حسب مقدراتها العسكرية و الدعم المادي و العسكري الذي تتلقاه من الدول الإقليمية و الدولية و منه تفاقم أزمة اللاجئين التي لن تستوعبها سواء الدول المجاورة و لا دول الاتحاد الأوروبي.

التجاهل الدولي و الإقليمي لما يحدث في سوريا و الحرب بين الفصائل المتعارضة و تلقي هذه الأخيرة للدعم المادي و العسكري مع إمكانية تقسيم سوريا و قبول كل من الأطراف الإقليمية و الدولية الرضوخ إلى سياسة الأمر الواقع كلها عوامل تشجع على نجاح هذا السيناريو⁽³²⁾.

الخاتمة:

لقد أسهمت الأزمة السورية في زيادة عدد اللاجئين في ظل السياسة القمعية التي ينتهجها النظام السوري، و مع إستمرار الأزمة تحولت أزمة اللاجئين السوريين من ظاهرة إجتماعية إلى ظاهرة أمنية مست

مختلف القطاعات الأمن الأوروبي مما أدى بالدول الأوروبية إلى إنتهاج إستراتيجيات أمنية لمواجهة ظاهرة اللجوء بصفة عامة و اللاجئين السوريين بصفة خاصة.

مع تزايد مد اللجوء نحو أوروبا و استمرار الصراع في سوريا و عدم التعامل الجاد من طرف المجتمع الدولي مع الملف السوري يمكننا التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر إتفاقية جنيف 1951 الوثيقة المرجعية المعالجة لموضوع اللاجئين و هي المرجع الرئيسي للمجتمع الدولي في مسألة اللجوء.

- إكتسبت قضية اللاجئين السوريين إهتماما خاصا من طرف دول الاتحاد الأوروبي لاسيما بعد تزايد عدد اللاجئين مما ألزم الطرف الأوروبي ببذل المزيد من الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية تنهي الأزمة في سوريا.

- شكلت أزمة اللاجئين السوريين إلى دول أوروبا أحد أهم مخرجات التهديدات الأمنية في أوروبا.
- رغم السياسات الأوروبية الهادفة إلى تقديم المساعدات للاجئين السوريين غير أن سياسات بناء الأسوار و إعادة الحدود الوطنية و مراقبة الحدود تسعى إلى وقف اللجوء إليها مما يأزم وضع اللاجئين السوريين.

-ستظل القارة الأوروبية تواجه أزمة تدفق اللاجئين السوريين إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه لأن المهاجرين يبحثون عن فرصة العيش بأمان.

- ضرورة إدراك الأطراف لخطورة الموقف الراهن و المستقبلي في سوريا و محاولة إيجاد حل سياسي يكفل بناء الدولة السورية و بنهي الإنقسام في مقابل التمدد التركي الإيراني.

-تنتهج دول الاتحاد الأوروبي سياسة إزدواجية المعايير في التعامل مع ملف اللاجئين و هذا ما ثبت من خلال الأزمة الأوكرانية حيث فتحت الدول الأوروبية أبوابها لإستقبال لاجئي أوكرانيا و تمكينهم من جميع حقوق اللاجئين بما في ذلك السكن، العمل، التعليم و هويات الإقامة المؤقتة في مقابل السياسة العنصرية الراضية لإستقبال لاجئي أفغانستان الهاربين من جراء الحرب و سقوط الدولة الأفغانية في يد حركة طالبان و مطالبة الدول الأوروبية ببقاء اللاجئين الأفغان في دول الجوار الأفغاني بنفس الطريقة التي تعاملت بها مع ملف اللاجئين السوريين.

5. التهميش:

- 1- إباد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، مجلة البيان، عدد 342، (2015)، ص 69.
- 2- دايفيد ليش، "سوريا: سقوط مملكة الأسد"، ترجمة: أنطوان باسيل، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2014)، ص 127.
- 3- دايفيد ليش، المرجع نفسه، ص 128.
- 4- إباد جبر، سقوط مملكة الأسد، ص 72.
- 5- شمس الدين النقا، "هل انتهى تنظيم الدولة بنسخته السورية؟" شوهد بتاريخ 2022/10/29 الرابط <http://www.bit.ly/2ptodnf>.
- 6- المرجع نفسه .
- 7- أمال محمد ياسين، "المواقف الإقليمية و الدولية و أثرها في الأزمة السورية" شوهد بتاريخ 2022/10/29 الرابط <http://www.alrai.com/article/515433.html>
- 8- المرجع نفسه
- 9- براء ميكائيل، " موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية و افتقاد التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات، (2012)
- باسل مولود يوسف و سفانة شعبان الصافي، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية" شوهد بتاريخ 2022/10/29 الرابط <http://www.alwatanvoice.com/articles/2017/04/18/434448>
- معن فهد، " دراسة الثورة السورية قصة البداية"، (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص 17.
- زينب حسين، " المحددات المفسرة لتغير سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين"، (المركز العربي الديمقراطي، 2016)، ص 58، شوهد بتاريخ 2022/10/30 الرابط <http://democraticac.de/?p=33839.ftn-58>
- معن فهد، دراسة الثورة السورية، ص 17.
- محمد طوزان، " ظاهرة اللجوء السوري بين الحاجات و السياسات"، (بيروت: مجلة مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط)، ص ص 20-25.
- فاطمة حرب سليمان الغصن، « السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين دراسة مقارنة بين اليونان و تركيا»، (كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة، 2018)، ص ص 43-49.
- قحطان السيوفي، " قضية اللاجئين... أسبأها... و تداعياتها على أوروبا العجوز"، شوهد بتاريخ 2022/10/30 الرابط <http://alwatan.sy/archives/201401...html>

- مروة صبحي منتصر، "معضلات المستقبل: تقييم الاستجابة الأوروبية لازمة تدفق اللاجئين السوريين" شوهده بتاريخ 2022/10/31 الرابط <http://www.resmideast.org/article/4042...html>
- المرجع نفسه
- قاسم فؤاد، "المفوضية الأوروبية تدعو إلى تحسين وضعية اللاجئين" (الإنساني، عدد 121، جانفي 2017)، ص ص 7-3
- هاني سليمان، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية و القيم الإنسانية"، (المركز العربي للدراسات، 2016)، شوهده بتاريخ 2022/11/05 الرابط acrseg.org/40345
- قاسم فؤاد، المفوضية الأوروبية، ص ص 15-16
- المرجع نفسه
- احمد شوقي: "أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي"، شوهده بتاريخ 2022/11/05 الرابط <http://www.fairforum.org/wp-content/uploads/2015>
- عبد القادر المخادمي، "الهجرة السرية و اللجوء السياسي"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 291
- لدمية فريجة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-، 2010)، ص 106.
- مروة صبحي منتصر، معضلات المستقبل، مرجع سابق
- علاء الدين الخطيب، «اللاجئون السوريون في دول الجوار و اللاجئين في أوروبا» (بيت السلام، 2017)، ص ص 52-56
- إدريس عطية، "قضايا اللاجئين السوريين في الإستراتيجية الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي دراسة حالة السوريين"، (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 16، جوان 2021)، ص 141
- حسين عبد الله الدعية و عبد الله بن خالد بن سعود، «نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي الحالة السورية نموذجاً»، (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العالمي حول اللجوء و أبعاده الأمنية، السياسية و الاجتماعية سبتمبر 2015)، ص 27.
- عبد العزيز الشرقي: "4 سيناريوهات لإنهاء المأساة... أقربها الحل السياسي"، شوهده بتاريخ 2022/11/07 الرابط <http://www.elwatannews.com/news/details/794643...html>
- المرجع نفسه.